

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

16 أغسطس 2022





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2



أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

اقتصاديون لـ"الرياض": تحقيق هذه المراتب يثبت تميز المملكة في مؤشرات الاستثمار

المملكة تتصدر دول "العشرين" بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 محرم 1444 هـ - 16 أغسطس 2022م
<https://www.alriyadh.com/1966732>

أكد صندوق النقد الدولي أن المملكة في المرتبة الأولى على مستوى دول مجموعة العشرين في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م، وأعرب عدد من الاقتصاديين عن ارتياحهم لهذا التأكيد موضحين بأنه مؤشر يعكس مدى التأثير الإيجابي لبرامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني على مختلف جوانب الحياة بالمملكة وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي، وأكدوا بأن تحقيق هذه المراتب المتقدمة خلال فترة وجيزة إضافة إلى تميز المملكة في مختلف مؤشرات الاستثمار يدفع إلى توقع تجاوز مستهدفات برنامج التحول الوطني، بالإضافة لمستهدفات رؤية المملكة 2030م في العديد من الأنشطة والقطاعات التي تستهدفها الرؤية.

وزارة الاستثمار بدورها أكدت في تقرير راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي للربع الثاني من عام 2022م، الذي يستعرض أحدث التطورات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة أن اقتصاد المملكة الأسرع نمواً في عام 2022م على مستوى دول العالم بمعدل 7.6 %، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، حيث قادت الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتشريعية إلى متانة الاقتصاد السعودي والاستمرار في النمو المستدام والتنافسية لجذب الاستثمارات، كما أشارت إلى تحقيق المملكة المرتبة 14 في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021م على مستوى G20، نتيجة لتحسن بيئة الاستثمار وتطور التشريعات ومرونتها، وتنافسية الاقتصاد السعودي، وسجل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة نمواً خلال الربع الأول من العام 2022 بنسبة 9.5 %، ليصل إلى 7.4 مليارات ريال مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية المصدرة خلال الربع الثاني من العام 2022 بنسبة 673.4 %، مقارنة بنفس الفترة من العام 2021، كما بلغ عدد الصفقات الاستثمارية المنجزة خلال الربع الثاني من هذا العام 49 صفقة استثمارية إجمالية استثمارات تقدر بنحو 5،3 مليارات ريال.

وسلط التقرير الضوء على عدد من النجاحات التي تحققت بدعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتشريعية من بينها على سبيل المثال لا الحصر، انخفاض معدل البطالة للسعوديين إلى 10.1 %، في الربع الأول من العام 2022، مقارنة بالربع السابق من العام 2021 الذي كان بحدود 11 %، وهذه نسبة هي الأدنى منذ عشر سنوات، ومن بينها نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 11.8 %، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بدعم من النشاطين النفطي وغير النفطي اللذين حققا ارتفاعاً بنحو 23.1 % و 5.4 % على التوالي، ومنها أيضاً ارتفاع مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 16.6 % و 17.1 %، على التوالي خلال الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.5 %، نتيجة لتحول سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع، ومنها أيضاً تحقيق المملكة لمراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية حيث حصلت على المركز الأول في مؤشر ثقة المستهلك وعلى المركز الخامس في مؤشر إيدلمان للثقة والمركز 24 في تصنيف التنافسية العالمية.

وقال الاقتصادي، علي عباس عبد الجواد: إن الإشادات المتكررة والتقييمات المرتفعة التي أصبحت المملكة تحظى بها من قبل جهات عدة بها على مستوى العالم مثل صندوق النقد الدولي وكبريات وكالات التصنيف الدولية مؤشر يظهر نجاح

برامج ومبادرات رؤية المملكة 2030 وتأثيرها الإيجابي الكبير على مختلف جوانب الحياة وعلى كافة الأصعدة في المملكة، وهي تؤكد أيضا بأننا نسير قدما نحو تجاوز مستهدفات الرؤية في عديد من الأنشطة والقطاعات بناء على ما يتم رصده من نجاحات واستباق للمستهدفات خلال المدد الزمنية المتوقعة في كثير البرامج والمبادرات الجار العمل عليها تحت مظلة الرؤية.

بدوره أشاد الاقتصادي عمرو خاشقجي، بجهود وزارة الاستثمارات الهادفة للترويج وجذب الاستثمارات والمستثمرين التي أظهرها تقرير راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي للربع الثاني من عام 2022م والتي من بينها المشاركة في أكثر من 15 فعالية في مختلف المجالات، وبما ورد في التقرير من إنجازات أخرى في شتى القطاعات والأنشطة. وقال، عمرو خاشقجي: إن وصول المملكة إلى مراكز متقدمة في عديد من المؤشرات الدولية هو نتاج للجهود الكبيرة المبذولة تحت مظلة رؤية 2030 التي تتضمن برامجها ومبادراتها تحسين مناخ الاستثمار والأعمال، وتحفيز القطاع الخاص بدءا بالقطاعات الصناعية المتوسطة والصغيرة، والتوسع في مختلف الفرص الهادفة إلى التنوع الاقتصادي وعدم الاكتفاء بالنفط كمصدر دخل وحيد.



بالسجن ومصادرة المبالغ المالية.. إدانة مقيم في قضية غسل أموال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 محرم 1444هـ - 16 أغسطس 2022م

<https://www.al-madina.com/article/800630>

أصدر أمير منطقة الرياض بالنيابة أمره للجهات المختصة باعتماد إنفاذ الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بالرياض المكتسب للصفة النهائية القاضي بثبوت إدانة/ السيد عماد الدين سليمان "مصري الجنسية" بقضية غسل أموال، والحكم عليه بالسجن لمدة سنتين مع إيقاف سنة، ومصادرة المبلغ المالي البالغ 837,751 ريالاً، ونشر الحكم على نفقته وإبعاده عن البلاد.



«العدل»: لا يلزم التعديل على صك حصر الورثة السابق حال وفاة أحدهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 18 محرم 1444هـ - 16 أغسطس 2022م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2112533>

أعلنت وزارة العدل، أنه لا يلزم التعديل على صك حصر الورثة السابق في حال وفاة أحد الورثة، مشيرة إلى إمكانية التقدم بطلب توثيق ورثة (الوارث المتوفى) عبر الرابط التالي: infaatportal.moj.gov.sa/tabsnew.aspx :

وكشفت «العدل» أن «خدمة توثيق ورثة متوفى» هي خدمة إلكترونية تتيح توثيق ورثة المتوفى أو إضافة مولود إلى وثيقة ورثة سارية، من خلال تعبئة النموذج المخصص، وإكمال باقي الإجراءات والمصادقة على الطلب، وبعد اعتماده تصدر وثيقة ورثة رسمية.

وأوضحت أنه يمكن الاستفادة من الخدمة من خلال 6 خطوات، هي: الدخول على بوابة ناجز Najiz.sa ، اختيار «الخدمات الإلكترونية» ثم «الحالات الاجتماعية»، اختيار «طلبات الحالات الاجتماعية» ثم «طلب جديد»، اختيار الخدمة المطلوبة، تعبئة النموذج التوثيقي وإرساله، استلام إشعار بصدور الوثيقة. ويمكن متابعة حالة الطلب من خلال الرابط التالي <https://inhaatportal.moj.gov.sa/ReviewRequest.aspx> ، وستصل وثيقة «توثيق ورثة متوفى» على شكل رابط برسالة على جوال المستفيد الموثق في نظام «أبشر».



قضايا الفساد تستأثر بالاهتمام الأول في ماليزيا

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1444هـ - 16 أغسطس 2022م
https://www.aleqt.com/2022/08/14/article_2371611.html

"الاقتصادية" من الرياض
دعت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات العموم إلى تقديم مرئياتهم حول اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تهدف الهيئة من خلالها إلى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بما يعزز ويحقق غايات وأهداف رؤية المملكة 2030، لتمكين مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.
وأوضحت الهيئة أنها تسعى من خلال هذا المشروع إلى إيجاد الأساس القانوني والتنظيمي لعملية تطوير وتنمية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بما يواكب تطورات القطاع على المستويين المحلي والدولي، وذلك عبر الاستفادة من التجارب العالمية في تنظيم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومنصات المحتوى الرقمي بما يمكن الهيئة من ممارسة دورها التنظيمي والرقابي ويلبي حاجة المستخدمين ومقدمي الخدمة ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للمملكة.
ودعت جميع الجهات المهتمة محليا ودوليا للإفادة بمرئياتهم حول هذه اللائحة على عنوان أو أكثر من العناوين عبر منصة تنظيمات الهيئة أو تسليمها باليد (ورقيا وإلكترونيا) في مقر الهيئة.

الزام العاملين في الأنشطة التجارية بـ "الترخيص الحرفي" ابتداء

من يونيو 2023

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 18 محرم 1444 هـ - 16 أغسطس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/08/16/article_2372701.html

"أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، إلزامية خدمة الترخيص الحرفي للعاملين في عدد من الأنشطة التجارية ابتداء من 1 يونيو 2023. وأوضحت، أنها أصبحت أحد المتطلبات لممارسة المهن الحرفية، وكذلك عملية إصدار وتجديد الرخص التجارية للمنشآت، بالتعاون مع برنامج الفحص المهني في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتفعيل دور القطاع الخاص بأتمتة عملية التراخيص وتسهيل أعمال المستثمرين. وأوضحت، أن الترخيص الحرفي لبعض الأنشطة سيكون متطلبا أساسيا لتجديد وإصدار الرخص عبر "بلدي"، مؤكدة إلزامية وجود عامل واحد مرخص حرفيا بحد أدنى، بالتحقق من وجود مؤهل أو خبرة أو مهارة لتأدية أعمالهم بكفاءة، وتقديم خدمات بإتقان، وتأمين حماية للمستفيدين وتعويضهم في حالة وقوع ضرر على منتج أو خدمة مقدمة، داعية أصحاب المنشآت للمسارعة بإصدار الترخيص الحرفي للعاملين، حتى لا يتم إيقاف تجديد أو إصدار الرخص لمنشآتهم. ويحقق الترخيص الحرفي الميزة التنافسية للمنشآت أمام العملاء، كما يؤهل العاملين للحصول على شهادة الفحص المهني من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في (81 مهنة، ويمكن الحصول عليه بخطوات بسيطة وميسرة عبر [خدمات الرخص الحرفية](#))، والتحقق من استيفاء الاشتراطات اللازمة لإصدار الترخيص، وإمكانية التقدم بطلب اعتماد علمي أو إتمام دورة تدريبية، وطباعة الرخص الحرفية للعاملين الذين استوفوا الاشتراطات.

المشهد الثقافي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 18 محرم 1444 هـ - 16 أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1966797>

خالد الربيش

وسط اهتمامات رؤية 2030 بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة بناء المملكة على مرتكزات قوية، تقودها إلى عالم متطور ومزدهر في العديد من المجالات، لم تتجاهل الرؤية الشأن الثقافي، وأولته اهتماماً استثنائياً، ينطلق من ثوابت مهمة، أبرزها أن للمجتمع السعودي خصوصية ثقافية، تقوم على أهمية المحافظة على التراث العربي والتاريخ الإسلامي الحافل بالكثير من الإبداعات المهمة التي أثّرت الحضارة البشرية.

ومن هنا، لم يكن غريباً أن تحرص الرؤية من خلال برامج جادة، وخطط مدروسة، على تطوير القطاع الثقافي، باعتماد منظومة متكاملة لتطوير المواهب وتسهيل المبادرات، بالإضافة إلى إيجاد السبل المناسبة لتسليط الضوء على الإنجازات المحققة في القطاع وإيفائها حقها من التقدير والتشجيع، إلى جانب تلافي أي سلبيات أربكت الشأن الثقافي، وعطلته من الانطلاق نحو آفاق واسعة من الطموح.

وإذا كان المشهد الثقافي السعودي قد شابه بعض الركود في مسيرته خلال فترة مضت، بفعل تأثيرات جائحة كورونا، وما صاحبها من تجميد العديد من الأنشطة والبرامج على مستوى جميع القطاعات، إلا أن هذا المشهد بدا حريصاً على عكس اتجاه بوصلته، بعد عودة الحياة إلى طبيعتها، واستئناف الأنشطة والبرامج.

وبكثير من الشفافية والوضوح، نجح تقرير وزارة الثقافة عن الحالة الثقافية في المملكة في العام 2021، في رصد مستويات الحضور الثقافي في المساحات المفتوحة والأماكن العامة بفعل الجائحة، ومقارنة تأثير هذا الحضور مع واقع المشهد ما بعد الجائحة.

يمكن التأكيد على أن التقرير جلب معه الكثير من الأمل والتفاؤل، بمواسم ثقافية سعودية حافلة خلال الفترة المقبلة، مقارنة بفترات الإغلاق بفعل الجائحة، ولا يمكن الفصل بين تقرير الوزارة 2021 وما بدأه تقريراً الحالة الثقافية للعامين 2019م و2020م، حيث إن التقارير -مجتمعة- سعت إلى تقديم قراءة منهجية لحالة الثقافة، تبيّن التحديات وتوثّق المنجزات، ولكن يبقى الجميل في الأمر أن التقارير الوزارية اعتمدت هيكلة موضوعية جديدة، تعكس أبعاد الواقع الثقافي بقطاعاته المختلفة، وتعالج الثقافة بوصفها بنية واحدة لا تتجزأ.

ويتجسد التفاؤل بمستقبل الثقافة السعودية، عندما ندرك أن المملكة تحتضن الكثير من المثقفين والمبدعين في كل مجالات الثقافة، وهو ما أكدته الوزارة غير مرة، ومن هنا حرصت على أن تكون بمثابة المحرك الفاعل الذي يدفع عجلة التحول الثقافي في البلاد، من خلال دعوة المثقفين والمبدعين إلى الإعلان عن نتائجهم، مع توفير الدعم والتوجيه الواضح والضروري لجميع الشركاء من هيئات حكومية وجهات فاعلة في القطاع الأوسع، ويبدو أن الوزارة نجحت في هذا المسعى من خلال خلق تيار مستمر عالي المستوى من الوعي الجماهيري.

قضاء التنفيذ.. والشركات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 18 محرم 1444هـ - 16 أغسطس 2022م

<https://www.al-madina.com/article/800565>

أ.د. ياسين عبدالرحمن الجفري

بالرغم من أن الشركات تعتبر شخصية مستقلة عن ملاكها ومدراءها، إلا أن الخلط لازال موجوداً في قضاء التنفيذ، فالمسؤولية المالية للشركة واستقلالها؛ تمنع الخلط مع الملاك والمدراء.

والاستقلالية تعني ذمة مالية وحقوقية مستقلة، لا يجوز الخلط بينها وبين الملاك أو المدراء، وهناك أيضاً تفرقة بين الملاك والمدراء التنفيذيين والمدراء المستقلين؛ في التعامل والمطالبة والمسؤولية، ونستغرب استمرار الخلط، خاصةً من جهة قانونية حقوقية، وفي ظل التطورات الحالية في الأنظمة والقوانين وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، فقد تُفاجأ بأن عليك أن تدفع من خلال مطالبة، أو يُسحب من حسابك بدون أي إنذار أو إخطار.. والمفروض أن تكون هناك خطوط واضحة حسب نظام الشركات، والمسؤولية محددة، والمشكلة الأكبر عندما تكون مستقلاً، وليس لك ملكية في الشركة، تزيد الأمور تعقيداً، وترتفع نسبة الإحباط عندك أمام طرف مسيطر، ولا يرجع لك، ويصدر الفواتير، ويجبرك على السداد أو السحب من حسابك دون الرجوع إليك. وتقادياً للمشاكل، تدفع ثم تُطالب، وتدخل في منعطفات لا حصر لها ولا نهاية، والمفترض تطبيق النظام، والحرص على عدم الخلط، فالشخص إن كان مديراً في شركة أو مالكا، إلا أنه له ذمة مستقلة، والشركة شخصية اعتبارية لها ذمتها المستقلة أيضاً، سواء كانت مالية أو حقوقية، أو أي صفة لها.

والسؤال: كيف يصدر حكم على شخص تربطك به علاقة أو نسب، ويُطبَّق عليك الحكم، ولا تستطيع الاعتراض، ويتم إما السداد منك أو من حسابك؟!..

فأنت أمام القضاء، عليك السداد، ثم يمكنك بعد ذلك أن تشكي وتطالب بإرجاع الحق إليك، كما يحدث مع مختلف الجهات الرسمية.

القضية واضحة، وإلا لماذا تستقل الشركات بشخصيتها، وتتعامل كأنها شخص مستقل، وأين الحوكمة وتطبيقها إذا كان أهم عنصر فيها، وهو الفصل، لا ينطبق ولا يُقبل في القضاء؟، حيث تُحاكم الشركة، ويدفع الملاك والمدراء من مالهم الخاص.

لا شك أن هناك سوء فهم للنظام غير مقصود، ويجب أن يُصحَّح، وتُعاد الأمور إلى نصابها، فالهدف هو تطبيق نظام الشركات الجديد، وضمان أسس الحوكمة، فتُطبَّق بصورة واضحة من زاوية الاستقلالية المالية والحقوقية، فالهدف هو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ من خلال تحسين أداء القطاع الخاص، وتدعيم البيئة القانونية في بلادنا الحبيبة، لرفع الثقة في الاقتصاد المحلي.



كاريكاتير



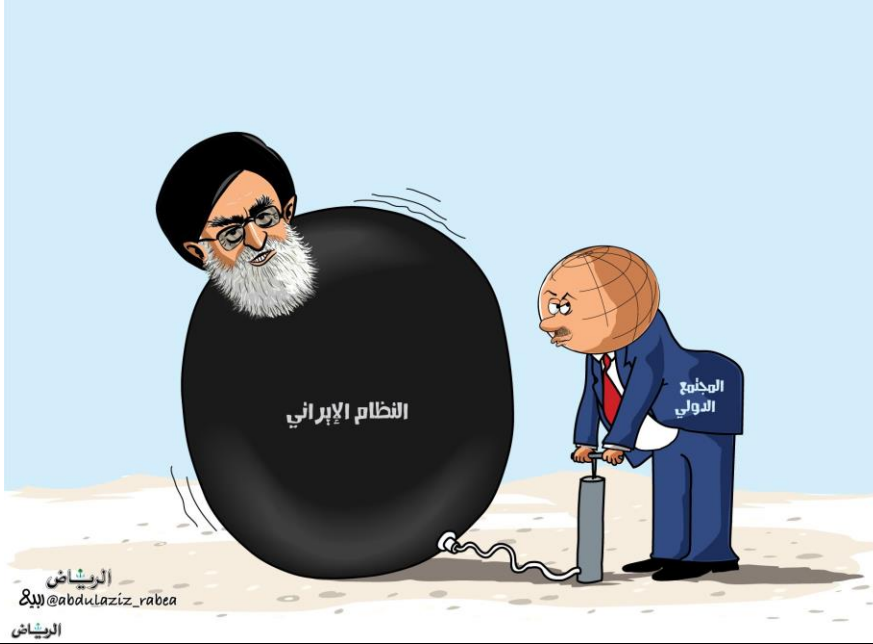
الإلكترونية
الاقتصادية

www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية

الثلاثاء 18 محرم 1444 هـ - 16
أغسطس 2022م

https://www.aleqt.com/2022/08/16/article_2372331.html



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء

18 محرم 1444 هـ - 16

أغسطس 2022م

<https://www.alriyadh.com/1966796>